

جامعة ميدأوشن
قسم الإدارة
تخصص إدارة مخاطر



مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض

مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المخاطر

إعداد الطالبة

ريحانة محمد حمود الفوزان

الرقم الجامعي

(22100578)

إشراف

د. وليد صديق

أستاذ قسم إدارة الأعمال

الفصل الدراسي الثاني

1444هـ / 2023م

Risks of non-compliance of organizations operating in the financial sector with regulations and legislation in the city of Riyadh

**A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of
Master in Risk Management**

Prepared by
Raihanah Mohammed AL-Fawzan
ID: 221000578

Supervised by
Dr. Waleed Sadeq

Second Semester
2023AD – 1444AH

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الشكر لله سبحانه وتعالى المتفضل عليّ بنعمه الجزيلة، فهو وحده المستحق للشكر والثناء على أن أعاننا للوصول

إلى هذه المرحلة، فقد كان حلمًا والآن أصبح حقيقة، فله عظيم الشكر على ما أكرمني به.

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى من وقف معي وساندني وكان لي خير موجه وناصح

إلى سعادة الأستاذ الدكتور/ فاطمة الزهراء مصطفى عبد العاطى التي تفضّلت بالتوجيه لي خلال إعداد بحثي وكان

لجهدهما المبذولة وتوجيهاتها السديدة الفضل بعد الله في انجاز هذا العمل فلها فائق الاحترام والتقدير، والشكر

موصول لسعادة الأستاذ الدكتور/ وليد صادق على جهوده معنا.

الباحثة

إهداء

إلى النور الذي أنار دربي صاحب القلب الكبير والذي الغالي الأستاذ الدكتور محمد بن حمود الفوزان. الأستاذ

المشارك في جامعة القصيم

إلى من علمتني معنى العطاء والتضحية وحب العلم من لا يضاهاها أحد في الكون والدتي الحنونة الدكتورة بدرية

السماعيل العاملة في قطاع وزارة التعليم

إلى من تحملوا معي عبء الأيام الثقيل وشاركوني لذّة النجاح من حلّت بركة وجودهم في حياتي، وملأت ضحكاتهم

أيامي إلى أبنائي.

إلى من كانوا خير داعم وسند لي في الحياة أخوتي ، وأخواتي.

إلى جهة عملي شركة International Insurance Brokers SIACI التي كانت خير معين لي في إكمال مسيرتي

الدراسية طوال فترة عملي معهم.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... أساتذتي في ميد اوشن.

إلى قائد الجامعة المهندس ناصر المحييميد ومنسوبيها وجميع زملائي وزميلاتي رفقاائي في العلم.

إليكم جميعاً أهدي هذا النجاح

فهرس المحتوى

ب	شُكْرٌ وَتَقْدِير
ج	إهداء
ط	المستخلص
ي	Abstract
	قائمة المحتويات..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....
2	1-1 مقدمة
3	1-2 مشكلة الدراسة
3	1-3 أهداف الدراسة
4	1-4 أهمية الدراسة
4	1-5 الدراسات السابقة
7	الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة.....
8	2-1 مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات
10	2-2 استراتيجيات مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات بتعزيز قيم النزاهة
12	2-3 استراتيجيات مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات
15	2-4 دور السلطة التنفيذية في محاربة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات
16	2-5 استقلال القضاء في مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات
18	الفصل الثالث الدراسة العملية واجرائها المنهجية ونتائجها

19	3-1 منهجية الدراسة.....
19	3-2 مجتمع الدراسة.....
19	3-3 عينة الدراسة.....
20	3-4 أداة الدراسة.....
20	3-5 أساليب التحليل الإحصائية.....
20	3-6 عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها.....
31	3-7 النتائج والتوصيات.....
32	■ أولاً: النتائج.....
32	■ ثانياً: التوصيات.....
34	المراجع.....
36	الملاحق.....
37	■ الاستبيان.....

قائمة الجداول

م	الجدول	الصفحة
1	جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع	22
2	جدول (2) التوزيع التكراري تبعاً للسن	23
3	جدول (3) يوضح العينة حسب المستوى التعليمي للموظفين	24
4	جدول (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المستوى الوظيفي	25
5	جدول (5) يوضح: هل تعتقد بأن منظمتك تلتزم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية بشكل كافٍ؟	26
6	جدول (6) يوضح: هل تعتقد أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات في يساعد على تعزيز سمعة المنظمة؟	26
7	جدول (7) يوضح: هل يتم تقييم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظماتهم في إطار مدينة الرياض كجزء من تقييم الأداء الوظيفي للموظفين؟	27
8	جدول (8) يوضح: هل تعتقد أن تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات سيؤدي إلى تحسين أداء المنظمة بشكل عام؟	27
9	جدول (9) يوضح: هل تعتبر الالتزام بالأنظمة والتشريعات جزءاً من مسؤوليات الموظفين في المنظمة؟	28
10	جدول (10) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى زيادة مخاطر الاحتيال والغش والفساد في مدينة الرياض؟	28
11	جدول (11) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض حقوق المستهلكين للخطر؟	29
12	جدول (12) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى تدهور الثقة في النظام المالي في مدينة الرياض؟	29
13	جدول (13) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة الرياض؟	30
14	جدول (14) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض الاقتصاد المحلي للخطر في المدينة؟	30
15	جدول (15) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الرياض؟	31
16	جدول (16) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للمدينة في السوق المالية؟	31

قائمة الأشكال

- رسم توضيحي 1 توزيع عينة الدراسة حسب النوع..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
- رسم توضيحي 2 التوزيع التكراري تبعاً للسن..... 22
- رسم توضيحي 3 يوضح العينة حسب المستوى التعليمي للموظفين..... 23
- رسم توضيحي 4 يوضح العينة حسب المستوى الوظيفي للموظفين..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.

قائمة الملاحق

الاستبيان خطأ!
الإشارة المرجعية غير معرفة.

المستخلص

تمثلت أهمية وهدف البحث إلى التعرف على مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض، مع توضيح مظاهر وأثر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بتلك الأنظمة والتشريعات، ومن هنا تمثلت أهمية البحث في تسليط الضوء على الفساد الإداري بأنماطه المختلفة في المنظمات العاملة في القطاع المالي وانتشار العديد من الظواهر الإدارية السلبية وماهية الآثار السلبية لعدم الالتزام بالأنظمة و التشريعات في منظمات القطاع المالي.

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات بمدينة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج؛ حيث أكدت أغلبية عينة البحث على التزام منظماتهم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية، كما يعتقدون أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات يساعد على تعزيز سمعة المنظمة.

ومن أهم ما توصي به الدراسة، أنه لكي يتم الحد من أثر وتداعيات عدم الالتزام بالقوانين ينبغي أولاً صدق النوايا وتنمية الوازع الديني لدى الموظفين وترسيخ ثقافة وطنية وأخلاقية قائمة على أساس صيانة كرامة الإنسان والوطن واحترام القوانين والأنظمة.

Abstract

The problem of the study was to clarify what are the risks of non-compliance of the organizations working in the financial sector with the regulations and legislation in the city of Riyadh. Organizations operating in the financial sector with regulations and legislation, and clarifying the impact of non-compliance by financial sector organizations with regulations and legislation. Negative non-compliance with regulations and legislation in the financial sector organizations.

The descriptive analytical approach was used to detect the risks of non-compliance of organizations operating in the financial sector with regulations and legislation in Riyadh, the study reached the results, the majority of the research sample confirmed the commitment of their organizations to the regulations and legislation stipulated in the Kingdom of Saudi Arabia They also believe that adherence to regulations and legislation helps to enhance the reputation of the organization.

The study recommends that in order to reduce the impact and repercussions of non-compliance with laws, the intentions should first be sincere, develop religious faith among employees, and establish a national and ethical culture based on the maintenance of human and homeland dignity and respect for laws and regulations

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة.

1-2 مشكلة الدراسة.

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 الدراسات السابقة

1-1 مقدمة

في ضوء الواقع العالمي برزت ضرورة ملحة خلال العقود الماضية للتركيز على إصلاحات رئيسية تتعلق بعمليات وهياكل القطاع المالي، وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف إداري وقصور في الأداء لأسباب عدة منها: الروتين الطويل المعقد، تضخم الجهاز الإداري والأنظمة القديمة والإهمال واللامبالاة من قبل بعض الموظفين، غياب التنسيق وعدم المرونة، المحاباة والمحسوبية، تراجع القيم الإدارية والمركزية الشديدة وإضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية، عدم الامتثال للأنظمة واللوائح والتشريعات، كل ذلك أدى إلى انعزالية الجهاز الإداري عن المواطنين وفقدان الثقة به وبخدماته وتعرض المنظمة إلى العديد من المخاطر. (الرفاعي، وجمعة 2005)

وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع تغييرات جذرية في البيئة العالمية، اقتضتها متطلبات العولمة وما رافقها من تطورات في مجال النظم المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال وبروز سيطرة واضحة لمنظمات عالمية على توجيه اقتصاد الدول، مما أدى إلى بروز فلسفة جديدة في إدارة شؤون الدولة الحديثة أطلق عليها مسميات عدة كالإدارة العامة الجديدة أو إعادة اختراع الحكومة، ما يعني تحولاً في دور الدولة من موفر للخدمات إلى منظم وميسر لها. هذا ما أدى إلى بروز ما يُعرف بأسلوب الحكم الراشد، الذي هو بمثابة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية تهدف لتعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر إرشاداً لشؤون الحكم.

ولقيت جهود وبرامج مكافحة الفساد الإداري وتقوية النزاهة والشفافية والامتثال للأنظمة واللوائح اهتماماً كبيراً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كما تصاعد الاهتمام بها من قِبَل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي، ولذلك أضحى مكافحة الفساد والتهرب من الامتثال للأنظمة واللوائح كظاهرة عالمية من أهم القضايا المثارة حالياً، وذلك للأسباب التالية: (السبيعي، 2010)

- تعدد مجالات الفساد التي يتم الكشف عنها في مختلف دول العالم التي تزداد بشكل مطرد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- ارتفاع مستوى الفساد يجعل السياسات العامة عديمة الجدوى، وبالتالي تحويل الاستثمار والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن المسارات الإنتاجية لتتجه نحو أنشطة سرية تدرّ عائدات مالية مرتفعة.

- حاجة الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.
- أن أغلب حكومات العالم قد وضعت قوانين أو في طريقها لوضع قوانين لمطالبة كافة المنظمات الحكومية وغيرها بمكافحة الفساد.
- علاقة الفساد بتمويل الإرهاب وتشجيع منظمات العنف.

1-2 مشكلة الدراسة

نشأت وتفتشت الكثير من الظواهر التي تخص السلوك غير القويم للفرد والمتمثل في الكثير من أعراض الفساد الإداري بأنماطه المختلفة في المنظمات العاملة في القطاع المالي وانتشرت العديد من الظواهر الإدارية السلبية كالرشوة، الاختلاس، التزوير، التبذير، سوء استخدام السلطة والمحسوبية، وغيرهم كنتيجة من نتائج تغييب الالتزام بالقوانين واللوائح و الالتزام بها، وبدأت هذه الظواهر تتغلغل في هيكليّة الدولة، فأصبح الفساد الإداري وعدم الامتثال للأنظمة والتشريعات يمثل تهديدًا للأمن الوطني وحافزًا لمعدلات البطالة والجريمة وسببًا في تدني دخل الفرد وانخفاض مستوى جودة الخدمات العمومية وارتفاع أسعارها، كل هذا يفرض ضرورة الحد من الممارسات الإدارية الخاطئة وتجاوزات المنظمات ومخالفتها للقوانين التي تضرّ بالمصلحة العامة، الأمر الذي أدّى بنا إلى إثارة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض؟

إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات؟
2. ما هو أثر عدم الالتزام منظمات بالأنظمة والتشريعات بشكل عام؟
3. ما هو أثر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالرياض بالأنظمة والتشريعات؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

1. المخاطر التي تتعرض لها المنظمات العاملة في القطاع المالي في حالة عدم التزامها بالأنظمة والتشريعات في مدينة الرياض.

2. مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات.

3. أثر عدم الالتزام منظمات القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات.

1-4 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على الفساد الإداري بأنماطه المختلفة في المنظمات العاملة في القطاع المالي وانتشار العديد من الظواهر الإدارية السلبية و توضيح مظاهر عدم الالتزام و الآثار السلبية لعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظمات القطاع المالي .

1-5 الدراسات السابقة

1. دراسة عواد، رعد طعمه (2022)، بعنوان: "المواجهة الجنائية لمكافحة الفساد في ظل القوانين العراقية

والأجهزة الرقابية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومكافحته في القوانين الجزائية، بالإضافة إلى التعرف على دور الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد في العراق، وفي سبيل ذلك استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي التحليلي لاستقراء وتحليل نصوص القانون رقم (111) لسنة 1969 المعدل وقانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011م، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن مكافحة الفساد لا يقتصر على هيئة النزاهة ولا بد من وجود تعاون من جميع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والسلطة الرابعة وسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية بالإضافة إلى وجود جهات رقابية أخرى تضطلع بهذه المهمة كديوان الرقابة المالية والرقابة القضائية والبرلمانية والإدارية. وتوصلت إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة صياغة استراتيجية وطنية متكاملة وواقعية وفاعلة وموائمتها مع القرارات والمواثيق والمدونات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، ووضع أسس مهنية لاختيار منفذيها لتغيير الأنماط المادية والمعنوية للمجتمع.

2. دراسة باصم، محمد بن ناصر (2019)، بعنوان: "دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة

تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مؤشرات الحوكمة الرقابية في المملكة العربية السعودية، وماهية سبل تطويرها، كما تهدف إلى تقديم توصيات تخدم كافة الحكومات والتي تتطلع لتطبيق الحوكمة في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، وفي سبيل ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن الحوكمة تسهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، وذلك من خلال دعم المساءلة الإدارية، تطوير الموارد البشرية، الدفع نحو تطبيق مبادئ القطاع الخاص، وتزيد الشفافية. وكذلك أن حكومة المملكة العربية السعودية تدفع نحو الإصلاح الإداري بما يتواءم مع أسس الحوكمة مع تحديد مظاهر الفساد الإداري وسبل معالجتها. وقد توصلت إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة تحفيز ودعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية للمشاركة الفاعلة في إصدار القرارات التنموية والرقابة على التنفيذ. وكذلك ضرورة تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية والقضائية المعنية برفع مستوى النزاهة والشفافية، وتحديث إجراءاتها بما يتناسب مع الحوكمة والشفافية.

3. دراسة فروانة، ياسمين احمد (2018)، بعنوان: "التدابير الوقائية والعلاجية لمكافحة جرائم الفساد في

التشريع الفلسطيني دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني وصورها وأسبابها كما هدفت إلى التعرف على التدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني، بالإضافة إلى التدابير العلاجية لمكافحة جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني، وهذا كله مقارنة بالشريعة الإسلامية، وفي سبيل الوصول إلى هذه الأهداف استخدمت المنهج التحليلي المقارن، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: إن الملاحظ أن هناك شبه تلازم في القرآن الكريم بين مصطلح الفساد والأرض، وبالإحصاء نجد أن القرآن الكريم ذكر مصطلح الفساد متلازم مع مصطلح الأرض في (39) موضعاً، من أصل (50) موضعاً لكلمة الفساد في القرآن الكريم، وإن دلّ فإنما يدل على عموم وسعة ما يشمل موضوع الفساد، فالفساد الذي يشير إليه القرآن الكريم ليس ظاهرة فردية أو محصورة بمجتمع معين، بل هي ظاهرة تعمّ المجتمع الإنساني بأكمله. وقد توصلت إلى عدة توصيات من أهمها: لا بد من خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً، أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من الحزب أو الطائفة إلى الأمة أو الدولة، باعتباره أحد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمال من خلال (العمل والإنتاج).

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

2-1 مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات

2-2 استراتيجية مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات بتعزيز قيم النزاهة

2-3 استراتيجيات مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات

2-4 دور السلطة التنفيذية في محاربة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات

2-5 استقلال القضاء في مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات

2-1 مظاهر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات

تؤكد ظاهرة الفساد وعدم الامتثال للأنظمة والتشريعات على غياب القيم الأخلاقية والأسس والضوابط والرقابة الفعالة التي تضمن امتثال المنظمات إلى القوانين والتشريعات، ما يعطل خطط وبرامج التنمية ويفشلها، وبالتالي من مظاهر الفساد مجموعة السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون الوظائف العامة والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية: (بن حسن، 2008)

■ الرشوة:

من أكثر أشكال تغيب الالتزام بالأنظمة والتشريعات والفساد الإداري شيوعاً، وتعني حصول الشخص على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع والنظام أو أصول المهنة، وهي عادةً تُعرض من قبل المستفيد من الخدمة للموظف المسؤول من أجل تسهيل الحصول على الخدمة والتي غالباً ما تكون على حساب الآخرين.

■ المحسوبية والمحاباة:

والمحسوبية عبارة عن تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل الأحزاب السياسية، العائلة، وغيرهم، دون أن يكونوا مستحقين لها، أما المحاباة فهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة. وتعتبر المحسوبية والمحاباة من أسوأ أشكال الفساد الإداري في شغل الوظائف العامة حيث يؤدي استخدامها إلى اقتران الوظيفة بالأشخاص لا بكفاءاتهم ومهاراتهم.

■ الوساطة:

عبارة عن تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب وغيرهم.

■ الابتزاز:

هو الحصول على أموال من طرف معين مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بخرق النظام والفساد، حيث يستغل موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين.

■ نهب المال العام:

استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية، فهي تحصل من قبل الموظف الذي سلم السلع عبر ضعف الرقابة للحصول على مكاسب غير مشروعة.

■ التهريب الضريبي:

حيث يدفع رجال الأعمال الرشاوي للمسؤولين الحكوميين الفاسدين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي غير مستحق.

■ ما هي آثار عدم الالتزام منظمات القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات:

تختلف آثار ونتائج عدم الامتثال للأنظمة والتشريعات من بلد لآخر إلا أن هناك آثار واحدة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى هذه الآثار ونتائجها، فقد ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لسنة 2011م أن حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد وعدم الالتزام بالقوانين بأشكالها المختلفة يقدر بأكثر من 400 مليار دولار سنوياً، كما أشارت المنظمة إلى أنه ما بين العامين 1990م و2005م كشف النقيب عن أكثر من 283 شركة دولية كبرى تورطت في ممارسات الفساد مما كلف دافعي الضرائب نحو 300 مليار دولار.

عموماً فإن لعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول، ومن الآثار والمخاطر التي تتعرض لها المنظمات العاملة في القطاع المالي نتيجة عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين:

1. يؤثر تغيب القانون على أداء القطاعات الاقتصادية ويؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار مما يزيد من تكلفة المشاريع وعدم التيقن في الاقتصاد ويهدد نقل التكنولوجيا.
2. يؤدي إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.
3. يقوم بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها.

4. يضعف شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلق يهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية.
5. يقود إلى ظهور الفساد مما يؤدي إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي يعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.
6. يؤدي إلى تغير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.
7. تعرض المنظمات العاملة في القطاع المالي للمساءلة القانونية في حالة عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، وقد يترتب على ذلك عقوبات مالية، وحتى الإغلاق النهائي للمنظمة.
8. يمكن أن يؤدي عدم الالتزام بالقوانين إلى تدني سمعة المنظمة وثقتها بين المستثمرين والجمهور، مما يؤثر سلبًا على عملياتها التجارية.
9. يمكن أن يؤدي عدم الالتزام بالقوانين إلى انتهاك حقوق العاملين، وتعرضهم للإيذاء أو الاستغلال، مما يؤثر سلبًا على سمعة المنظمة والقيم التي تدعو إليها.

2-2 استراتيجية مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات بتعزيز قيم النزاهة

إن استراتيجيات مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات تتباين تبعًا للبيئة السياسية والاقتصادية التي أنتجت هذا الفساد ومن المعروف أن هنالك فرق شاسع بين النزاهة والفساد، حيث أن النزاهة تؤدي إلى الإخلاص في العمل وسيادة القانون واعتماد الكفاءة وتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع واحترام الأخلاق التي تكون الأساس في ممارسة الوظيفة بكل أمانة من أجل أن تكون الغاية تحقيق النزاهة الالتزام بأنظمة وتشريعات القطاع المالي، في حين نجد على النقيض من ذلك أن عدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى فساد ونهب وإهدار المال العام ويؤدي إلى انهيار القيم الوظيفية، مما يتطلب دور فعال للقضاء على كل الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات من خلال وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وهي كالآتي: (ابراهيم، 2019)

1- تعزيز قيم النزاهة :

تؤثر النزاهة في تنمية الضمير الشخصي حيث أن الضمير هو القوة المحركة للإنسان نحو دوافع الخير والبعد عن الشر وتنمية الضمير يمكن أن يكون بالإرادة التي تنبعث عن الفعل وتستخدم قرارات ومهارات لغرض صياغة موقف ما محدد وتبدأ بشعور الفرد نحو قضية أو مسألة محددة بمرحلة التفكير ثم التصميم والتنفيذ الذي يعبر عنه بالسلوك الخارجي لمواجهة أي أمر، ولهذا فإن تنمية الضمير الأخلاقي يكون من خلال السلوك الأخلاقي والذي يكون باعته نفسيًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا أو حضاريًا أو بسبب سيادة قوة القانون وهذا يتطلب الشعور بالمسؤولية وإدراك ضرورة الواجب الملحق على عاتقه، لذا يمكن تعريف النزاهة لغة بأنها البعد عن السوء وترك الشبهات، في حين تعرف اصطلاحًا بأنها اكتساب المال من غير مهانة ولا ظلم للغير، ولذلك فإن حماية النزاهة بمكوناتها الرئيسية الشفافية والمساءلة ومكافحة ظاهرة الفساد تستلزم إجراءات منها معرفة أسباب المشكلة ومعالجة أسبابها كما يستوجب تعاون الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع إضافة إلى تعزيز القيم الأخلاقية التي لها دورًا كبيرًا في بناء ثقافة النزاهة إضافة إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية لتكون عاملاً فعالاً في مكافحة الفساد. (عبد الحميد 2009)

2- الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة بين المواطنين المنتفعين من الخدمات:

علنية الإجراءات والغايات والأهداف، بمعنى أن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصراً رئيسياً في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يساهم في تطوير ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره، وقد أثبتت تجربة العديد من الدول أن التمسك بالشفافية يقلل من وقوع الأزمات الاقتصادية ويساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها، والنزاهة تكون عندما يعامل جميع أفراد المجتمع دون تمييز ويتم التصرف بموضوعية في إدارة الشأن العام وفي العلاقة مع الآخرين، حيث أن أركان النزاهة كما ركزت عليها منظمة الشفافية الدولية هي (الإرادة السياسية - إشراك المجتمع المدني - تفعيل المؤسسات الرقابية - الاصطلاح المؤسسي - السلطة التشريعية - السلطة القضائية - وسائل الإعلام - القطاعين العام والخاص) جميعها أركان مهمة تشكل مكونات النزاهة وهي جزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، إذ كل واحدة منها تكمل الأخرى وإن اختفاء أو ضعف بعض هذه

الأركان سيجعل النظام عرضة للانهيـار وهذا ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. (راجع،

كلاب، و عثمان، 2006)

3- الإرادة السياسية :

تعد مفتاح مكافحة الفساد من خلال استئصال أسبابه ومسبباته وتصفية الآثار المترتبة عليه ولذلك نرى إذا كان الفساد لا يتجاوز حقل الارتكابات الفردية البسيطة دل ذلك على إن الإرادة السياسية قوية قادرة على مواجهة كل ما يعكر صفو المجتمع وينتهك الحقوق والواجبات، وهذه الإرادة السياسية لا ينبغي أن تكون شعارات وعهود منقوضة بل يشترط أن تقترن بإصلاحات سياسية من خلال تطبيق نظام محاسبي صارم وعادل ومجتمعاً مدنياً قوياً ونظاماً قضائياً مستقلاً، وهذا يعزز المساندة الشعبية والالتفاف الجماهيري حول الإصلاحات. (ناصر 2006)

4- الإصلاح الإداري:

يتوجب إعادة النظر في منظومة الأجور والرواتب والمكافآت وأن يعامل الأكفاء والأمناء معاملة متميزة مع الإقرار أن هذه الإصلاحات تحتاج إلى تكاليف مادية كبيرة كما لا نغفل القول أن إصلاح السلطة التشريعية واستصدار القوانين الرادعة للفساد من أولويات الحد من ارتكاب الفساد. مع أن هذا لا يمكن أن يكون بمعزل عن دور مؤسسات المجتمع المدني الفعال والمهم وبالدعم الجماهيري للإشراك في حملات التوعية ضد الفساد وتمكين هذ المؤسسات أيضاً من الحصول على المعلومات التي تكشف الممارسات غير المسؤولة للسلطة.

2-3 استراتيجيات مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالانظمة والتشريعات

تساهم الهيئات الحكومية على اختلافها بدور كبير في مكافحة الفساد، وتشمل هذه المساهمة السلطات الرسمية في الدولة سواء كانت السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وعليها أداء دورها بكل موضوعية وشفافية ونزاهة ولذا سوف نبين أدوار تلك السلطات وكالاتي:

1- دور البرلمان في مكافحة الفساد :

أن مكافحة ظاهرة يمثل هذا الاتساع وهذه الخطورة كظاهرة الفساد لا يمكن أن تكون أحادية الطرف، بل أنها مسؤولية المجتمع بأسره مسؤولية يشارك فيها المواطنون والمنظمات الاجتماعية والحكومات والقيادات

السياسية، كما أن النجاح في مكافحة الفساد يتطلب رسم استراتيجية واضحة تشمل على إجراءات ذات طابع شامل ومتكامل يجري العمل بمثابرة ودأب لتنفيذها فمن المعروف أن أية ظاهرة سلبية يمكن أن تصبح شديدة الخطورة عندما يغض النظر عنها أو يتوقف النضال ضدها، ولهذا سوف نبين دور البرلمان في ذلك: (الصاوي)

2- النزاهة والاستقامة لدى البرلمانيين:

بإمكان البرلمانات أن تضرب المثل الأعلى في النزاهة والاستقامة وهي تعتبر عاملاً مهماً في تعميم ثقافة مكافحة الفساد وفي محاسبة الحكومة على الانتهاكات التي ترتكبها وما دامت هذه البرلمانات تمتلك الإرادة السياسية فإن بمقدورها سنّ التشريعات اللازمة لمحاربة الفساد، كما إنها تستطيع أن تلزم الحكومات بالشفافية وتعزيز دور منظمات النزاهة الوطنية في السيطرة على الفساد. وعلى ذلك وحتى يمكن العمل على مكافحة الفساد يفترض أن يتمتع هؤلاء البرلمانيون بالحصانة ليتمكنوا من أداء أعمالهم وإلا يكونوا عرضة للمقاضاة والمحاسبة على أقوالهم وأفعالهم. إذًا نجد أن استخدام المحاسبة من قبل البرلمانيون وسيلة أساسية بل هي صمام الأمان الذي يحول دون استخدام السلطة للفساد والإفساد، فالامتيازات البرلمانية تنطوي على أهمية كبيرة لتفعيل عمل البرلمانيين في تعقب أداء الحكومة ومحاسبتها.

ومن أجل أن تطبق الحكومة القوانين الرادعة للفساد يفترض أن يضرب البرلمانيون المثل الأعلى والقُدوة الحسنة ويلتزمون بقواعد السلوك العام ويعلنوا عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة والمصادر التي اكتسبوا منها ثرواتهم ويمتنعوا عن ممارساتهم الفاسدة، ومن المعروف بأن الفساد يمارس في الخفاء حيث يفترض بالسلطة التشريعية أن تسنّ قوانين مرنة قابلة للتطبيق واستخدام المحاسبة البرلمانية في مساءلة الحكومة عن تقصيرها في تنفيذ السياسات الاقتصادية وفي تقصيرها في إدارة الشأن العام وفي إنفاق الأموال العامة. ومع هذا فلا يجوز أن تكتفي اللجان البرلمانية بالتحقيق في المسائل التي تتطلب تجاوز الثغرات الموجودة في القوانين وإنما تتخطاها إلى التحقيق في فساد المسؤولين وفي ممارساتهم الخاطئة، ولكننا مع من يذهب في إن استراتيجية مكافحة الفساد تتطلب قدرة البرلمان على مكافحة الفساد، حيث أن هنالك علاقة كامنة بين مكافحة الفساد من جهة ونظرية الديمقراطية، حيث أن هذه الأخيرة (نظرية الديمقراطية) تركز على منظومة من القيم السياسية، مثل الطابع النيابي في بناء السلطة والتوازن مع الرقابة بين السلطات، و(مجموعة من المؤسسات الحاضنة لهذه القيم)، مثل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وآليات التعبير عن الرأي العام. وفي الطريق إلى الديمقراطية تتحقق عوائد هامة

أبرزها سلامة البناء السياسي وأجهزة الحكم ويجب أن تتحقق هذه الفوائد حتى يشعر بها المجتمع وإلا كان تطبيق الديمقراطية بلا عائد، وهناك أسباب كثيرة وراء ظاهرة الفساد وانتشارها من بينها أسباب عامة تشكل بمجملها ما يمس بمنظومة الفساد وهذه الأسباب تختلف من مجتمع لآخر، بحيث يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد وتفاقمه في حين نجده في مجتمع آخر سبباً ثانوياً، على الرغم من إن هنالك شبه إجماع على عد ظاهرة الفساد سلوك إنساني تحركه المصلحة الذاتية.

3- الأدوات البرلمانية في مكافحة الفساد وضرورة استثمارها:

بما إن البرلمان له دور كبير في إيجاد أو تعزيز مؤسسات وآليات المسائلة والمحاسبة الجيدة عبر شفافية تطبع العمل العام وعبر بناء نظام النزاهة الوطني حيث أن لهؤلاء البرلمانيون دور أساسي يساهم في تحقيق جميع هذه الأهداف، وذلك يكون من خلال تعزيز قدرة النواب على استثمار الأدوات البرلمانية في مكافحة الفساد وهذا يكون من خلال أدوات مهمة منها: (دليل البرلمان، 2006)

- سن تشريعات لمحاسبة المسؤولين: من خلال تجميع كل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد على مستوى الدولة ككل في منظومة واحدة من قبل مجموعات عمل برلمانية تعمل على تجميع هذه القوانين واللوائح والمراسيم حتى يتبين للعالم أن البرلمان يجتهد في مكافحة الفساد.
- يجب أن يكون للمبادرات التشريعية دور في صياغة التشريعات لتحسينها من الفساد وخاصة أن صياغة التشريعات في الكثير من الأحيان لم يتم تحديدها وتم وضعها بشكل غامض يسمح بالتلاعب مما يفترض العمل على أن تكون الصياغة الفنية للقوانين واضحة ومحكمة ومستندة إلى معايير الشفافية، بمعنى إتاحتها للرأي العام وبدون تكلفة من خلال نشر الأجندة التشريعية على الرأي العام والاستشارات القانونية، إشراك كل الأطراف المعنية بمكافحة الفساد سواء العاملين أو المتضررين أو الوسطاء أو المراقبين في مناقشات جادة حول إعداد التشريعات الخاصة بالفساد لكي يتم التوصل إلى تشريعات فعالة تحظى بتأييد الجميع (مواطنين، وسطاء، الرأي العام...)، لأن هنالك تشريعات تصدر في المكاتب المغلقة وعلى أساسه يتم صياغتها صياغات غامضة ومهمة مما تعطي سلطة كبيرة للموظف في التفسير لذا استوجب الشفافية حتى يتم تحسينها من سوء الصياغة وفتح باب الفساد.

4- توظيف الأدوات الرقابية في مكافحة الفساد:

- لا بد من الإشارة إلى أن دور البرلمان في سن تشريعات محاسبة الفساد، فإن لهم دور آخر لا يقل أهمية عن إصدار تلك التشريعات ألا وهو تنفيذها حيث تحتاج آلية للتطبيق وخصوصاً في محاسبة القائمين على تنفيذ تلك التشريعات من قبل المسؤولين السياسيين لأن إعطاء الجهاز التنفيذي سلطة تقديرية فقط دون محاسبة سوف يؤدي إلى إساءة الاستخدام السيئ للأداة التشريعية وهنا يبرز دور البرلمان في محاسبة كبار مسؤولي الدولة من خلال الدور المتجسد في بيان طريقه اتهامه ونهايته بسحب الثقة منه أو عزله ويؤكد البعض إن آليات السياسة البرلمانية لاستئصال الفساد هي ثلاث: الشفافية، المساءلة، الحكم الجيد ولعل الرقابة البرلمانية في ظل الآليات الثلاث تجعل الفساد في أوطأ نسبة وبغياب هذه الآليات يصبح الحال أسوء، حيث تشكل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة لأن لا رقابة بدون مساءلة. (الشيخ داود، 2003)

2-4 دور السلطة التنفيذية في محاربة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات

- لما كان الفساد ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع وقد يكون الفساد في القطاعين العام والخاص وغالباً ما يحدث في القطاعين معاً وفي بعض الدول أصبح الفساد يتم بصورة منظمة.
- كما أن هنالك فساد كبير متمثل بالمحسوبية والواسطة في التعيينات الحكومية إذ يتجه أكثر المسؤولين إلى تعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي والوظيفي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص علاوة على ذلك فإن هنالك ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها كما يشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية وتقبل الرشوة.
- لذلك فالإصلاح الإداري من الضروريات لمكافحة الفساد من خلال الحد من صلاحيات وتعسف كبار الموظفين، إذ أن المركزية المفرطة تشكل بيئة للفساد واللامركزية توسع من نطاق الفساد لذا يجب العمل على

تشكيل منظومة متكاملة من الخدمات الحكومية وإيصالها إلى مستحقيها بنزاهة كما يتوجب من ذلك مركز قوي يؤدي دوره الفعال في صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية وتنسيقها، كما أن إعداد الكوادر وتأهيلها يساعد على أداء مهامها بكل نزاهة وكفاءة.

■ كما لا نغفل الإشارة إلى إن استغلال المناصب السياسية له دور مهم في تحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية أو التأثير على قرارات المحاكم إلى غيرها من الوسائل التي انتشرت بشكل كبير مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد. أضف إلى كل ما تقدم نجد غياب قواعد العمل ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والأهلي والخاص غائبة في كثير من الأحيان وهذا يفتح المجال لممارسة الفساد.

■ وفي سياق التحدث عن استراتيجية مكافحة الفساد من قبل السلطة التنفيذية نجد ضرورة العمل بالحكومات الإلكترونية، إذ أن تشكيل مثل هذه الحكومات يساهم في عدم منح فرصة لأية محاولات للفساد، حيث يسمح بإدخال المعاملات التي تهم المواطنين إلى شبكة المعلومات العالمية وهذا يزيل تلقائيًا أي تأخير في إنجاز الخدمات التي تهم الأفراد إضافة إلى أنها تساهم في إزالة الأعباء الإدارية عن كاهل الجهاز الحكومي مما يعزز من تعزيز الوعي المعلوماتي بين فئات المجتمع، كما أن لهذه الاستراتيجية مساهمة أخرى في تطوير العمل الرقابي بالجهاز ليواكب التطور التكنولوجي في تنفيذ الأعمال الحكومية كما يوفر البيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يبعدنا عن الروتين الإداري المعقد. (مطر، 2007)

2-5 استقلال القضاء في مكافحة الفساد وعدم الالتزام بالأنظمة والتشريعات

■ إذا كانت الملاحقة الجنائية هي الوسيلة المحققة لإنزال العقاب بمرتكبي جرائم الفساد وتوفير الردع العام والخاص بإنفاذ التشريعات الجنائية بهدف مناهضته فإن هذا الإنفاذ لا يتحقق إلا بقيام قضاء عادل نزيه تتوفر لأجهزته كافة الإمكانيات البشرية والمادية يمارس دوره بصدق وفعالية وأمانة لمواجهة الفاسدين، وإن استقلال القضاء يقصد به عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعماله؛ إذ أن الاستقلال يعني عدم الخضوع لإل سلطة القانون بحيث يكون عمله (القضاء) في سبيل إقرار الحق والعدل خاضعًا لما يميله عليه القانون وضمير القاضي ولاقتناعه الحر السليم إلا أن استقلال السلطة القضائية لا يلغي علاقتها

بغيرها من السلطات سيما أن السلطة التشريعية تمارس دورًا مهمًا في تنظيم القضاء من خلال إصدار التشريعات كما أن السلطة التنفيذية تمارس دورًا هامًا أيضًا بما يختص بالشؤون الإدارية لأعضاء الهيئات القضائية، إلا أن ما تقدم لا يلغي وجوب توفر مقومات أجهزة القضاء المختصة بالفساد. (مطر، 2011)

الفصل الثالث

الدراسة العملية واجرائها المنهجية ونتائجها

1-3 منهجية الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

4-3 أداة الدراسة

5-3 أساليب التحليل الاحصائي

6-3 عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

7-3 النتائج والتوصيات

3-1 منهجية الدراسة

رغبة في الإحاطة بكافة جوانب البحث، سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن مخاطر عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات بمدينة الرياض، حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي بمثابة مظلة مرنة تشمل مجموعة متنوعة من الأساليب والطرق الفرعية، بما في ذلك المسوحات الاجتماعية ودراسات الحالة التنموية والميدانية وغيرها، ويقوم على تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وغيرها من الجوانب التي تدور حول الخوض في أعماق مشكلة أو ظاهرة معينة وتحديد واقعها على أرض الواقع، وقد تم الاستعانة بمصدرين أساسيين للمعلومات:

- المصادر الثانوية: وقد شملت الكتب والمراجع العربية التي تناولت الأسرة ودورها في بناء المجتمع إلى جانب الدوريات والمجلات والأبحاث والتقارير التي تناولت موضوع البحث.
- المصادر الأولية: وقد شملت معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانة.

3-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع البحث من المنظمات العاملة في القطاع المالي في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

3-3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث تعرف العينة العشوائية: بأنها تمثل مجتمعها بدرجة عالية، كما أن مفردات المجتمع محل البحث يكون كل منها لها فرصة تساوي فرصة الأخرى في الظهور في العينة التي يتم اختيارها، ولذلك يطلق عليها العينة الممثلة، ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الذي سحبت منه. (البيومي، 2007)

لذلك تم اختيار العينة العشوائية البسيطة نظراً لتوافر السجلات والإحصائيات التي ساعدت في الوصول إلى عينة البحث، وقد بلغ حجم العينة (100) من الموظفين في المنظمات العاملة في القطاع المالي. وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع البحث، وبعد توزيع الاستبانات، كان عدد الاستمارات الصالحة (100) استمارة.

3-4 أداة الدراسة

يقصد بالأداة الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات من المفردات في المجتمع الذي يحدده، ويرتبط تحديد الباحث للأداة المناسبة التي سوف يستخدمها في جمع البيانات بعدة محركات أهمها أنواع المعلومات المراد الحصول عليها وحجم مجتمع البحث، ونوع البحث المتبع، ومنهج البحث المستخدم بالبحث، وخصائص الأفراد المبحوثين. (عويس، 2001)

ومن هنا نجد أن هناك عدد من الأدوات لجمع البيانات والمعلومات والتي قد تستخدم بمفردها أو مع غيرها من الأدوات لتزيد نسبة التأكد من النتائج، ونجد أنه من المهم ضرورة ملائمة الأدوات التي يختارها الباحث مع طبيعة مصادر البيانات المتعلقة بالمشكلة والتي تؤدي في النهاية إلى أفضل النتائج، ومن هنا نجد أن الباحث قد اعتمد على الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع البحث.

وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، كما اتبع البحث مقياس ليكرت الخماسي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

3-5 أساليب التحليل الإحصائية

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبانة. تمت مراجعة البيانات للتأكد من استيفاء وصدقها، تمهيداً بعملية معالجة البيانات حيث تم إدخال البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يرمز له اختصاراً بالرمز (SPSS)، وقد تم الاستعانة بعدد من أساليب المعالجة الإحصائية التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية.

2. المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

3-6 عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

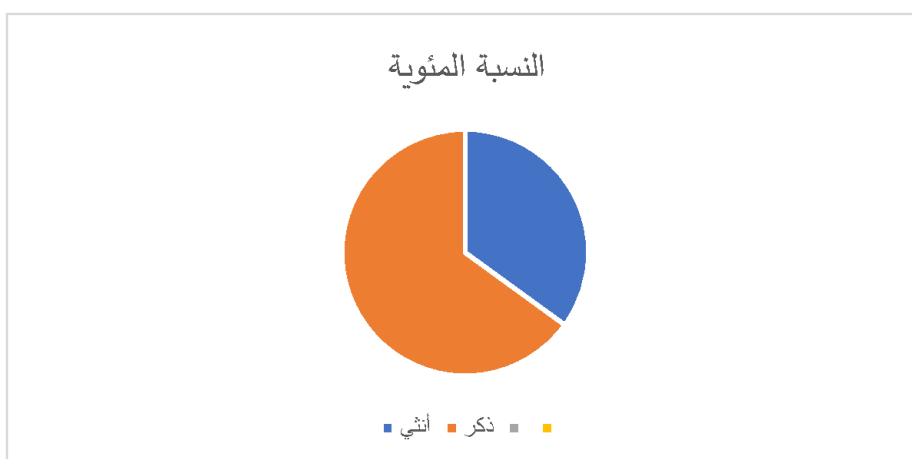
يتناول هذا الفصل عرض لنتائج البحث التي تم التوصل إليها، حيث تم في هذا الفصل مناقشة تساؤلات الدراسة.

■ أولاً: البيانات الشخصية

1. الجنس:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
أنثي	35	35%
ذكر	65	65%
المجموع	100	100%



رسم توضيحي 1 توزيع عينة الدراسة حسب النوع

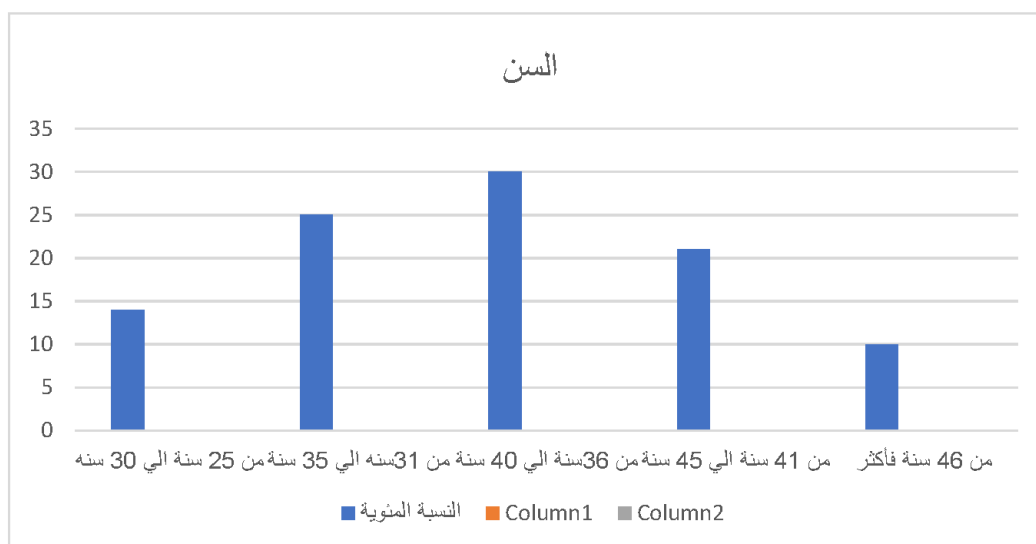
يتضح من الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة علي حسب الجنس أن نسبة الذكور 65 %،

والإناث 35%.

2. السن

جدول (2) التوزيع التكراري تبعًا للسن

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 25 سنة إلى 30 سنة	14	14
من 31 سنة إلى 35 سنة	25	25
من 36 سنة إلى 40 سنة	30	30
من 41 سنة إلى 45 سنة	21	21
من 46 سنة فأكثر	10	10
المجموع	100	100



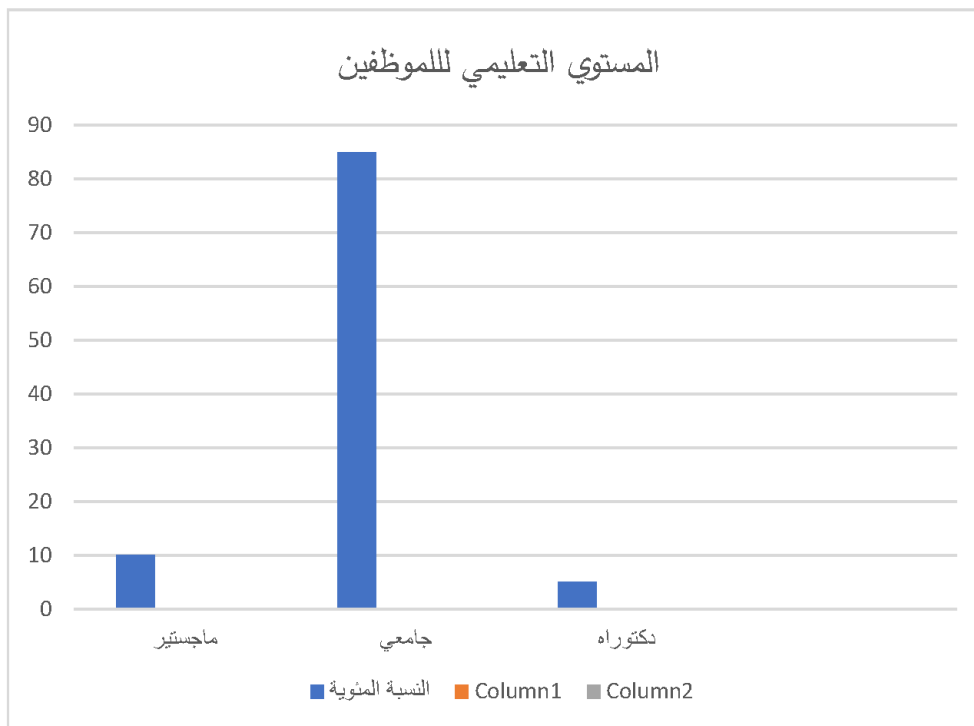
رسم توضيحي 2 التوزيع التكراري تبعًا للسن

يتبين من الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعًا للسن، أن أعلى نسبة من 36 سنة إلى 40 سنة 30%، يلي ذلك الموظفين من 31 سنة إلى 35 سنة بنسبة 25%، ومن 41 سنة إلى 45 سنة بنسبة 21%، من 46 سنة فأكثر بنسبة 10%، ومن 25 سنة إلى 30 سنة بنسبة 14%.

3. المستوى التعليمي للموظفين

جدول (3) يوضح العينة حسب المستوى التعليمي للموظفين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	85	85
ماجستير	10	10
دكتوراه	5	5
المجموع	100	100



رسم توضيحي 3 يوضح العينة حسب المستوى التعليمي للموظفين

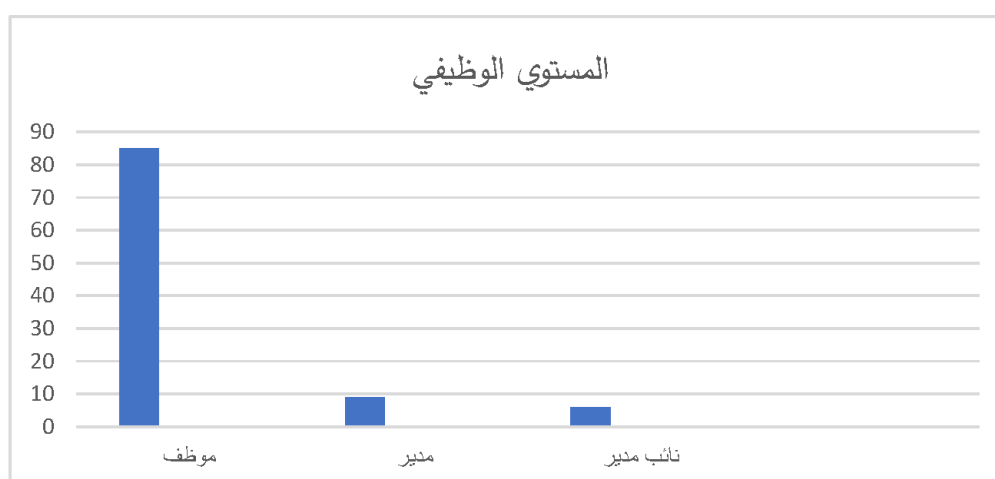
يتضح من الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة علي حسب المستوى التعليمي للموظفين أن

الغالبية حاصلين على الشهادة الجامعية 90%، وماجستير بنسبة 10%، دكتوراه بنسبة 5%.

4. المستوى الوظيفي للموظفين

جدول (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المستوى الوظيفي

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	موظف	85	85
2	مدير	9	9
3	مدير نائب	6	6
	المجموع	107	100



رسم توضيحي 4 يوضح العينة حسب المستوى الوظيفي للموظفين

يشير الجدول رقم 4 المتعلق بالمستوى الوظيفي أن الموظفين كانت نسبتهم 85%، والمديرين كانت نسبتهم

9%، ومدير نائب كانت نسبتهم 6%.

■ ثانياً: أسئلة الاستبيان

جدول (5) يوضح: هل تعتقد بأن منظمتك تلتزم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية بشكل كافي؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	75	75
2	ما حد إلى	15	15
3	لا	10	10
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (5) أن 75% من عينة البحث أكدوا على التزام منظماتهم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية بشكل كافي، ومن رفضوا ذلك كانت نسبتهم 10%، ومن أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كانت نسبتهم 15%.

جدول (6) يوضح: هل تعتقد أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات في يساعد على تعزيز سمعة المنظمة؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	80	80
2	ما حد إلى	19	19
3	لا	1	1
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (6) أن نسبة 80% من عينة البحث أكدوا على أنهم يعتقدون أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات يساعد على تعزيز سمعة المنظمة، في حين أكدت 19% بقول إلى حد ما، ومن قالوا عكس ذلك كانت نسبتهم 1%.

جدول (7) يوضح: هل يتم تقييم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظماتهم في إطار مدينة الرياض كجزء من تقييم الأداء الوظيفي للموظفين؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	78	78
2	ما حد إلى	12	12
3	لا	10	10
المجموع		100	100

يشير الجدول رقم (7) إن نسبة 78 % من عينة البحث أكدوا على أنه يتم تقييم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظماتهم في إطار مدينة الرياض كجزء من تقييم الأداء الوظيفي للموظفين، في حين أكد 12% منهم بقبول إلى حد ما، ومن قالوا عكس ذلك كانت نسبتهم 10%.

جدول (8) يوضح: هل تعتقد أن تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات سيؤدي إلى تحسين أداء المنظمة بشكل عام؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	90	90
2	ما حد إلى	7	7
3	لا	2	2
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (8) أن 90% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم بأن تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات سيؤدي إلى تحسين أداء المنظمة بشكل عام، ومن قالوا عكس ذلك كانت نسبتهم 2%، ومن قالوا إلى حد ما 7%.

جدول (9) يوضح: هل تعتبر الالتزام بالأنظمة والتشريعات جزءاً من مسؤوليات الموظفين في المنظمة؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	89	89
2	ما حد إلى	4	4
3	لا	7	7
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (9) أن 89% من عينة البحث أكدوا على أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات جزءاً من مسؤوليات الموظفين في المنظمة، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 7%، ومن قالوا إلى حد ما 4%.

جدول (10) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى زيادة مخاطر الاحتيال والغش والفساد في مدينة الرياض؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	98	98
2	ما حد إلى	1	1
3	لا	1	1
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (10) أن 98% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى زيادة مخاطر الاحتيال والغش والفساد في مدينة الرياض، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 1%، ومن قالوا إلى حد ما 1%.

جدول (11) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض حقوق المستهلكين للخطر؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	84	84
2	ما حد إلى	13	13
3	لا	3	3
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (11) أن 84% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم بأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض حقوق المستهلكين للخطر، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 3%، ومن قالوا إلى حد ما 13%.

جدول (12) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى تدهور الثقة في النظام المالي في مدينة الرياض؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	84	84
2	ما حد إلى	12	12
3	لا	4	4
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (12) أن 84% من عينة البحث أكدوا على أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى تدهور الثقة في النظام المالي في مدينة الرياض، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 4%، ومن قالوا إلى حد ما 12%.

جدول (13) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة الرياض؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	70	70
2	ما حد إلى	20	20
3	لا	10	10
المجموع		100	100

يوضح الجدول رقم (13) أن 70% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم بأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة الرياض، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 10%، ومن قالوا إلى حد ما 20%.

جدول (14) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض الاقتصاد المحلي للخطر في المدينة؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	89	89
2	ما حد إلى	14	14
3	لا	4	4
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (14) أن 89% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم بأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض الاقتصاد المحلي للخطر في المدينة، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 4%، ومن قالوا إلى حد ما 14%.

جدول (15) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الرياض؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	89	89
2	ما حد إلى	14	14
3	لا	4	4
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (15) أن 89% من عينة البحث أكدوا على اعتقادهم بأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الرياض، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 4%، ومن قالوا إلى حد ما 14%.

جدول (16) يوضح: هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للمدينة في السوق المالية؟

م	نوع الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	89	89
2	ما حد إلى	6	6
3	لا	5	5
المجموع		100	100

يبين الجدول رقم (16) أن 89% من عينة البحث أكدوا اعتقادهم بأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للمدينة في السوق المالية، ومن أكدوا عكس ذلك كانت نسبتهم 5%، ومن قالوا إلى حد ما 6%.

3-7 النتائج والتوصيات

يتناول هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأهم التوصيات التي توصلت إليها، كالآتي:

- أولاً: النتائج
- ثانياً: التوصيات

■ أولاً: النتائج

1. أكدت أغلبية عينة البحث على التزام منظماتهم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية، كما يعتقدون أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات يساعد على تعزيز سمعة المنظمة.
2. وافق العدد الأكبر من عينة البحث على أنه يتم تقييم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظماتهم في إطار مدينة الرياض كجزء من تقييم الأداء الوظيفي للموظفين، وأن الالتزام بالأنظمة والتشريعات جزءاً من مسؤوليات الموظفين في المنظمة.
3. أكدت أغلبية عينة البحث على اعتقادهم بأن تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات سيؤدي إلى تحسين أداء المنظمة بشكل عام، وأن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى زيادة مخاطر الاحتيال والغش والفساد في مدينة الرياض.
4. اعتقد الكثيرون من عينة البحث أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض حقوق المستهلكين للخطر، كما يمكن أن تؤدي إلى تدهور الثقة في النظام المالي في مدينة الرياض.
5. وافق العدد الأكبر من العينة على أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة الرياض، كما يمكن أن تؤدي إلى تعريض الاقتصاد المحلي للخطر في المدينة.
6. اتفق عدد كبير من عينة البحث على أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الرياض، كما يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للمدينة في السوق المالية.

■ ثانياً: التوصيات

1. للحد من أثر وتداعيات عدم الالتزام بالقوانين ينبغي أولاً صدق النوايا وتنمية الوازع الديني لدى الموظفين وترسيخ ثقافة وطنية وأخلاقية قائمة على أساس صيانة كرامة الإنسان والوطن واحترام القوانين والأنظمة.

2. ضرورة تحديث الأنظمة والتشريعات الخاصة بالقطاع المالي بشكل مستمر لمواكبة التطورات الحديثة في الأسواق المالية ومكافحة الجرائم المالية والفساد الإداري.
3. تعزيز الرقابة والمراقبة على المنظمات العاملة في القطاع المالي من قبل الجهات الرسمية، وتحديد الآليات اللازمة للتحقق من التزامها بالأنظمة والتشريعات.
4. توسيع نطاق التقارير المالية التي تقدمها المنظمات العاملة في القطاع المالي لتشمل معلومات أكثر شفافية ودقة.
5. يجب تعزيز الحوكمة للمنظمات العاملة في القطاع المالي من خلال تعيين مجالس إدارة متخصصة ومستقلة وتحديد سياسات وإجراءات صارمة للرقابة على الأنشطة المالية.
6. تعزيز الثقافة المؤسسية للمنظمات العاملة في القطاع المالي لتشجيع التزام الموظفين بالأنظمة والتشريعات، وتحديد الآليات اللازمة للتدريب والتوعية بأهمية الالتزام بالقوانين واللوائح.
7. فرض عقوبات رادعة على المنظمات العاملة في القطاع المالي التي تنتهك الأنظمة والتشريعات وتعاقب المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات بشكل فعال.

المراجع

1. ابراهيم، نوال طارق (2019). *المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة*. جامعة بغداد- العراق: مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد.
2. بن حسن، خالد عبد الرحمن (2008). *الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل معالجته*، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. البيومي، إبراهيم غانم (2007). *مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية*، القاهرة، مكتبة الشروق الدولي.
4. دليل البرلماني (2006). *في مواجهة الفساد منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة*، ص 7.
5. راجع، سعيد يوسف، فيصل عبدالعزيز كلاب، سامر محمود ابو قرع عثمان (2006). دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد". ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمقر «الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
6. الرفاعي، غالب عوض، وجمعة، أحمد حلي. (2005). *مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي في الوطن العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة*، ورقة مقدمة لمؤتمر الخامس جامعة الزيتونة الأردنية، ابريل 2005.
7. السالم، عبدالله بن عبد الكريم. (2009). *استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية، ندوة إدارة المال العام، كوالالمبور ماليزيا، أكتوبر.*
8. السبيعي، فارس بن علوش. (2010). *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية*، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. السيد، د حسن عبد الحميد (2009). *الشفافية في قواعد وإجراءات التعاقد الحكومي في دولة قطر*، مجلة *الشرعية والقانون*، كلية الشريعة والقانون الإمارات، العدد 39، ص 60.

10. الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق (2003). *الفساد والإصلاح*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 193.
11. علي الصاوي، دور المجالس العربية في محاربة الفساد المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الندوة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
12. عويس، محمد (2001). *البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية*، القاهرة، دار النهضة العربية.
13. مطر، عصام عبد الفتاح (2007). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق*، دار الجامعة الجديدة، ص 1.
14. مطر، عصام عبد الفتاح (2011). *الفساد الإداري*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
15. ناصر، د ناصر عبید (2006)، تفكيك ظاهرة الفساد، مجلة النبأ، العدد 80.

الملاحق

■ الاستبيان

المعلومات الأولية: (الديمو جرافية):

الجنس:

ذكر () أنثى ()

العمر:

أقل من 25 سنة () من 26 – 30 سنة ()

من 31 – 35 سنة () من 36 – 40 سنة ()

من 41 – 45 سنة () أكثر من 46 سنة ()

المستوى التعليمي:

جامعي () ماجستير () دكتوراه ()

سنوات الخبرة:

من 2 – 5 () من 6 - 10 ()

من 11 - 15 () أكثر من 15 ()

المستوى الوظيفي:

موظف () مدير () نائب مدير ()

استمارة الاستبيان:

م	الأسئلة	نعم	إلى حد ما	لا
1	هل تعتقد بأن منظمتك تلتزم بالأنظمة والتشريعات المنصوص عليها في المملكة العربية السعودية بشكل كافي؟			
2	هل تعتقد أن الالتزام بالأنظمة والتشريعات في يساعد على تعزيز سمعة المنظمة؟			
3	هل يتم تقييم الالتزام بالأنظمة والتشريعات في منظمتهم في إطار مدينة الرياض كجزء من تقييم الأداء الوظيفي للموظفين؟			
4	هل تعتقد أن تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات سيؤدي إلى تحسين أداء المنظمة بشكل عام؟			
5	هل تعتبر الالتزام بالأنظمة والتشريعات جزءاً من مسؤوليات الموظفين في المنظمة؟			
6	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى زيادة مخاطر الاحتيال والغش والفساد في مدينة الرياض؟			

7	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض حقوق المستهلكين للخطر؟		
8	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤدي إلى تدهور الثقة في النظام المالي في مدينة الرياض؟		
9	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة الرياض؟		
10	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى تعريض الاقتصاد المحلي للخطر في المدينة؟		
11	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الرياض؟		
12	هل تعتقد أن عدم التزام المنظمات العاملة في القطاع المالي بالأنظمة والتشريعات يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للمدينة في السوق المالية؟		

